

18 September 2009

Arabic

Original: English

الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية

المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

ويندهوك، ١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي

على مكافحة الاتجار بالمخدرات

الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات*

١- منذ الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عقد في ياموسوكرو من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) بصياغة وتنفيذ برامج لمعالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة في أفريقيا.

أولاً- المبادرات على نطاق أفريقيا

٢- في عدد من البلدان الأفريقية، تقوّض المخدرات والجريمة والفساد جهود التنمية. ويمثل ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل، وارتفاع نسبة الشباب، وكثير منهم من اليتامى والمهمّشين، بين السكان، وارتفاع معدلات التحضر، وتدني مستويات موارد العدالة الجنائية، وانتشار الأسلحة النارية، والحروب والصراعات الأهلية، فضلا عن ضعف الضوابط على الأنشطة الجنائية، عوامل تجعل أفريقيا عرضة للجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار

* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.



بالبشر، وغسل الأموال، والفساد. وعلى وجه الخصوص، تُستخدم أفريقيا على نحو متزايد لإعادة شحن المخدرات غير المشروعة وتخزينها. ويتضح ذلك من مضبوطات الكوكايين الكبيرة في غرب أفريقيا، واستمرار الاتجار بمخدرات أخرى مثل الهيروين عن طريق شرق أفريقيا وتخزينها فيه، وإنتاج المنشطات الأمفيتامينية وأنواع أخرى من المخدرات في الجنوب الأفريقي والاتجار بها عن طريقه. وتبدي منظمات الاتجار بالمخدرات مستويات عالية من المرونة من خلال تغيير أساليب العمل، ودروب التهريب ومناطق التخزين. ويتزايد أيضا استخدام أفريقيا في مجملها لإعادة توجيه السلائف الكيميائية، التي كثيرا ما تكون متجهة إلى المكسيك وأمريكا اللاتينية. ويمكن أن تدل الأحداث الأخيرة في غرب أفريقيا على وجود إنتاج حالي للمخدرات في المنطقة.

خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة

٣- اعتُمدت في اجتماع قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ "خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٠)" و"آلية متابعة تنفيذ ورصد وتقييم خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة". وقد أُعدت الوثيقتان كالتأهاتما بدعم فني من مكتب المخدرات والجريمة. وعلاوة على ذلك، وقَّعت مفوضية الاتحاد الأفريقي والمكتب على مذكرة تفاهم توفر إطارا استراتيجيا لتعاونهما.

٤- ومكتب المخدرات والجريمة ملتزم بدعم تنفيذ خطة العمل المذكورة أعلاه، من خلال تعزيز تقرير السياسات ووضع المعايير وبناء القدرات على الصعيد القاري والإقليمي والوطني. ومن أجل تكميل الشراكة الإستراتيجية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمكتب بآليات فعالة للتنفيذ على المستوى العملي، تم صوغ المشروع المشترك بين المفوضية والمكتب والمسمى "دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، ٢٠٠٧-٢٠١٢".

٥- والهدف الرئيسي من المشروع هو تعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على دمج خطة العمل في خطط واستراتيجيات وأنشطة كل منها. ولبلوغ هذه الغاية، سيتم انتداب مديرو برامج في كل من مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا واللجان الاقتصادية الإقليمية لكي يعملوا في شراكة وثيقة على تنفيذ الخطة وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء من أجل إدراج تدابير مكافحة الجريمة والمخدرات في صميم الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية. وفضلا عن

ذلك، يُتوقع أن يؤدي المشروع إلى تحسين مواءمة وتنسيق المساعدة التي تقدمها أوساط المانحين في مجال منع ومكافحة الجريمة والمخدرات في أفريقيا. والهدف من هذا المشروع هو جعل خطة الاتحاد الأفريقي أداة عملية موجهة نحو تحقيق النواتج.

٦- ويعقد مكتب المخدرات والجريمة، من خلال قسم المختبر والشؤون العلمية التابع له، دورات تدريبية مشتركة مع الإنتربول في مجال التحليل الشرعية، في إطار مبادرة الإنتربول الإقليمية المسماة خدمات المساعدة العملية ودعم البنى التحتية لقوات الشرطة الأفريقية. وتهدف هذه المبادرة، التي تدعمها ألمانيا، إلى تعزيز القدرات العملية للشرطة الأفريقية على مكافحة والتصدي الفعالين للجرائم الوطنية والدولية. وفي غرب أفريقيا، نُظمت دورة إقليمية في نيجيريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ومن المزمع عقد دورة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر في كوت ديفوار. والهدف من الدورة هو رفع مستوى الوعي حول الممارسات الجيدة في مجال التحقيقات في مسرح الجريمة، وطبيعة وحدوى الأدلة المادية. وواصل مكتب المخدرات والجريمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٠٧-٢٠٠٩ دعم أعمال التحليل الشرعية التي تقوم بها الدول الأعضاء، وذلك بتوفير مجموعات عُدد للاختبارات الميدانية الخاصة بالكشف عن المخدرات والسلاتف، بلغ عددها الإجمالي ١٩١ مجموعة، للسنغال وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وليبيريا والكونغو ومدغشقر ومالي وغانا وبوتسوانا وليسوتو وإثيوبيا والرأس الأخضر والكاميرون وتنزانيا.

ثانياً - غرب أفريقيا

٧- منذ الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أصدر مكتب المخدرات والجريمة تقريرين مهمين هما: "الاتجار بالمخدرات بوصفه خطراً يهدد الأمن في غرب أفريقيا"،^(١) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، و"الاتجار غير المشروع عبر الحدود الوطنية وسيادة القانون في غرب أفريقيا"،^(٢) في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويشهد تهريب الكوكايين إلى غرب أفريقيا اتجاهها نحو الهبوط أو انقطاعاً مؤقتاً على دروب الاتجار الراسخة. وليس واضحاً ما الذي يسبب هذا التراجع، وما إن كان سيستمر. غير أن التأثير المدمر المحتمل للاتجار بالكوكايين عن طريق غرب أفريقيا لا يزال كبيراً، بالنظر إلى قيمة

(1) <http://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/drug-trafficking-as-a-security-threat-in-west-africa.html>.

(2) <http://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2009/July/organized-crime-plundering-west-africa-says-unodc-report-.html>.

الكوكابين العالية إلى أقصى حد بالنسبة إلى الاقتصادات المحلية، وكذلك نقص الموارد لدى الأجهزة الجنائية في المنطقة.

خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة تزايد مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا

٨- في أعقاب المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا أمنيا لغرب أفريقيا، الذي عقد في برايا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، صادق رؤساء دول وحكومات الجماعة في اجتماع قمتهم العادي الخامس والثلاثين المعقود في أبوجا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على إعلان سياسي وخطة عمل إقليمية يهدفان إلى التصدي لتزايد مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. ووضع الإعلان السياسي الأساس للالتزام السياسي قوي وإطار مفصل للتعاون على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا. ومنذ اعتماد خطة العمل الإقليمية، شكّلت لجنة متعددة التخصصات في المفوضية لضمان اتّباع نهج منسق لمواجهة التهديد المتزايد الناجم عن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والجريمة المنظمة والتحديات ذات الصلة التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن أمن المنطقة. وعلاوة على ذلك وضعت خطة تنفيذ تشمل أنشطة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وأنشئت أيضا آلية للرصد والتقييم، ستضطلع أيضا بتقديم التقارير إلى مجلس الأمن الدولي عن التقدم المحرز. واعتمد اجتماع قمة رؤساء الدول والحكومات جميع الوثائق في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتخطط المفوضية هذا العام أيضا لتنظيم تدريب لخبراء الدول الأعضاء على أساليب جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها وكذلك إنشاء وإدارة قواعد المعلومات الاستخباراتية.

٩- وكاستجابة مباشرة لتنفيذ خطة عمل الجماعة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة ذات الصلة في غرب أفريقيا، دخلت ثلاث وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وكذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، في شراكة فريدة من نوعها. وقامت هذه الشراكة بصوغ مبادرة طموحة هي مبادرة ساحل غرب أفريقيا التي تستهدف أربعة بلدان تمر بمرحلة ما بعد الصراعات، وهي سيراليون وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وليبيريا. ومن الأنشطة الأساسية في المبادرة إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في كل من البلدان الأربعة

المستهدفة. ويتوخى أن تكون وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية وحدة نخبوية مشتركة بين الوكالات ومسؤولة عن التحقيق في الجريمة المنظمة عبر الوطنية الرفيعة المستوى. وتشمل المبادرة أيضا برامج متكاملة لكل من البلدان الأربعة تهدف إلى بناء القدرات الوطنية في مجالات إنفاذ القوانين، والتحليل الشرعية، والاستخبارات، وإدارة الحدود، وغسل الأموال، فضلا عن تعزيز نظم العدالة الجنائية.

١٠- وأطلق المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها، التابع لمكتب المخدرات والجريمة، مشروعاً لبناء القدرات على إنفاذ القوانين، تموله إيطاليا، في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في بلدان مختارة في غرب أفريقيا هي: السنغال وسيراليون وغينيا بيساو ومالي. واستناداً إلى بعثات التقييم الأولى التي أوفدت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وإلى الطلبات التي صاغها المستفيدون الوطنيون، سيقوم فريق من المدربين المتخصصين بوضع وتنفيذ برامج تدريبية مصممة خصيصاً لكل من البلدان الأربع التي يساعدها المشروع. وستعقد الدورات التدريبية في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠.

١١- ومولت حكومة ألمانيا مشروعاً بقيمة ٤٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي لتعزيز القدرات الوطنية والتعاون عبر الحدود على مواجهة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات اللذين يقوضان السلام والتنمية في اتحاد نهر مانو. ويقوم بتنفيذ المشروع المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، التابع لمكتب المخدرات والجريمة. وسيكون هذا المشروع مرحلة تحضيرية لمبادرة ساحل غرب أفريقيا المشتركة.

١٢- واتخذ مكتب المخدرات والجريمة مبادرة صوغ مشروع سبل الاتصال بين المطارات، بالتعاون مع الإنتربول والمنظمة العالمية للجمارك. والهدف من المشروع هو إنشاء وحدات مشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع في ١٠ مطارات على دروب تهريب المخدرات في أفريقيا والبرازيل وربط تلك الوحدات بقاعدة بيانات ونظام اتصالات الإنتربول I-24/7 ونظام اتصالات شبكة الإنفاذ الجمركي التابعة للمنظمة العالمية للجمارك. وقد يتسنى أيضا ربط مطارات في أفريقيا بمطارات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وتعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم ٣ ملايين دولار أمريكي لمشروع سبل الاتصال بين المطارات، الذي من المتوقع أن يبدأ في أواخر عام ٢٠٠٩ وأن يستمر لمدة ٣٦ شهراً. وطلبت المفوضية الأوروبية أيضا إلى المكتب تكرار مشروع سبل الاتصال بين المطارات في أفريقيا ومشروع سبل الاتصال بين المطارات في أمريكا اللاتينية.

١٣- وفي محاولة للحد من تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا، استهل مكتب المخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٧ مشروعاً لتبادل المعلومات الاستخباراتية عبر المحيط الأطلسي. واختيرت سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية وستة بلدان في غرب أفريقيا للمشاركة في المشروع، فضلاً عن ضباط الاتصال الأوروبيين العاملين في البلدان المستهدفة. وسيتعاون المشروع أيضاً ويتبادل المعلومات مع مركز التحليل البحري والعمليات لمكافحة تهريب المخدرات، في لشبونة بالبرتغال، كما سيتعاون مع الإنترنت واليوروبول. ومدة المشروع ثلاث سنوات، ويهدف إلى إقامة آلية لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين مناطق متعددة وإلى تعزيز التحقيقات المستندة إلى الاستخبارات من أجل مكافحة المخدرات في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا وأوروبا. وفي هذا السياق، أنشأ مكتب المخدرات والجريمة النظام الآمن لتبادل المعلومات على شبكة الويب، الذي يربط بين المسؤولين في القارات الثلاث، ويقوم حالياً بتنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن التحقيقات المشتركة سيعقد في بوغوتا بكولومبيا في أواخر عام ٢٠٠٩، ونظم المكتب عدة دورات تدريبية في كولومبيا لمناطق متعددة بشأن الاستخبارات والحظر البحري. كذلك تم تزويد بلدان غرب أفريقيا ببرامج 'قاعدة بيانات تحليل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي'، وهي برامج متخصصة لتحليل المعلومات الاستخباراتية تدعم التحقيقات، وتم تدريب مسؤولي تلك البلدان على استخدامها.

١٤- وللبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، الذي يُنفذ بالاشتراك بين مكتب المخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للجمارك، مواقع مشاريع في الوقت الراهن في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى وأفريقيا وآسيا الوسطى. ويتمثل عنصر جوهري من عناصر هذه المبادرة في إنشاء وحدات مشتركة بين الوكالات لمراقبة الموانئ، تتألف من قوات الشرطة والجمارك والدرك وأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات، الخ. وتلقى هذه الفرق تدريباً في تحليل المخاطر وتحديد السمات وفحص الحاويات يقدمه خبراء دوليون بارزون. وقد أنشئت هذه الوحدات أساساً للتصدي لتهريب المخدرات، ويمكن أيضاً توجيه أنشطتها في مجال تحديد السمات والتفتيش إلى منع تهريب الأسلحة أو الأدوية المزيفة أو النفايات السامة أو المركبات المسروقة أو السجائر، وفقاً للأولويات المحلية وتقييمات التهديدات. وفي أفريقيا، اكتمل تنفيذ المشروع في السنغال. وتم تدريب الوحدة المشتركة بين الوكالات التي أنشئت في مطار داكار وتزويدها بلوازمها وأصبحت عاملة. وفي غانا أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وحدة مشتركة بين الوكالات في ميناء تيماء وزودت بلوازمها وتلقّت تدريباً نظرياً وعملياً. ويعمل فريق الوحدة بكامل طاقته، وقد ضبط بالفعل أكثر من ٢٠٠ كيلوغرام من الكوكايين وكذلك سيارات مسروقة. وفي الرأس الأخضر ستقام وحدات مشتركة بين

الوكالات في ثلاثة موانئ. وتلقت فرق الوحدات تدريبا نظريا وعمليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وستصبح عاملة قريبا. وفي مالي ستبدأ الأنشطة في عام ٢٠١٠ في محطة حاويات باماكو (الميناء الجاف). ويعتزم مكتب المخدرات والجريمة أن يوفد، بأموال مقدّمة من فرنسا، بعثات تقييم إلى موانئ في بنن وتوغو وكوت ديفوار في أوائل عام ٢٠١٠، وأن يبدأ تنفيذ الأنشطة بعد ذلك بوقت قصير.

١٥- ويقوم مكتب المخدرات والجريمة، بالتعاون مع اللجنة المشتركة بين الوزارات لمراقبة المخدرات ووزارة العدل في الرأس الأخضر، بتنفيذ برنامج متكامل لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في الرأس الأخضر. ويشكل برنامج الرأس الأخضر لمكافحة الاتجار غير المشروع، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القوانين في الرأس الأخضر على منع آفة المخدرات والجريمة المنظمة ومكافحتها، بمزيد من الفعالية، جزءا رئيسيا من هذا البرنامج. وكجزء من البرنامج المشترك، أنشئت فرق مشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المطارات الدولية، ووفرت برامج استخباراتية للشرطة القضائية وغيرها من الأجهزة، وأنشئ مختبر التحليلات الشرعية بأحدث المواصفات، وجُهزت قاعة للتدريب المعان بالحاسوب، كما تم صوغ برامجية التدريب المعان بالحاسوب، التي أعدها مكتب المخدرات والجريمة، باللغة البرتغالية. وسيكون نظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع جاهزا للعمل في الرأس الأخضر في المستقبل القريب. واستهل مكتب المخدرات والجريمة في منتصف عام ٢٠٠٨ برنامجا شاملا لبناء القدرات على إنفاذ القوانين لغينيا-بيساو من أجل منع ومكافحة تهريب المخدرات إلى البلد ومنه، وذلك بإنشاء وحدة متخصصة لمكافحة المخدرات. وهذا المشروع في مرحلته الثانية، التي يُقدّر أنها ستستمر لمدة ١٢ شهرا، ويهدف إلى بناء قدرات الشرطة القضائية في غينيا بيساو وتعزيز التعاون بين الوكالات والتعاون القضائي من أجل إنفاذ القانون إنفاذا فعالا. وعلاوة على ذلك، ستشكّل مجموعة متخصصة من القضاة والمدعين العامين بهدف تعزيز أعمال التعاون القضائي التي تقوم بها الشرطة القضائية، وذلك من خلال ترويج استخدام الأدوات القانونية المناسبة. وتلي هذه المرحلة مرحلة ثالثة، مدتها ٢٤ شهرا، تهدف إلى تعزيز أساسيات العمل الشرطي الجيد لبناء أكاديمية للشرطة، واستحداث عناصر تدريبية كبيرة وتوفير المعدات، وترميم أربعة سجون في البلاد. وأنشأ مكتب المخدرات والجريمة مكتبا للمشروع في بيساو يضم منسقا دوليا للمشاريع (مستشار في إنفاذ القوانين) ومستشارا قانونيا دوليا.

١٦- ويقوم المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، التابع لمكتب المخدرات والجريمة، باستهلال برامج واستراتيجيات متكاملة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة في مالي، التي يجري

فيها افتتاح مكتب، وفي سيراليون. وقد أعدت برامج إضافية في موريتانيا والنيجر، لكنها بانتظار الحصول على التمويل. وتُنفذ بعثات تقييم أولية في غينيا، في حين ستُنفذ بعثات تقييم أخرى في غانا وبنن وبوركينا فاسو في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠، بغية إعداد برامج متكاملة لهذه البلدان أيضا.

١٧- وبعد أن اعتمد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في توغو في آذار/مارس ٢٠٠٨ مشروع القانون الموحد لمكافحة تمويل الإرهاب، دُعيت الدول الأعضاء إلى اعتماد مشروع القانون في التشريعات الوطنية. وأكملت السنغال عملية اعتماده في آذار/مارس ٢٠٠٩، وقُبلت وحدة الاستخبارات المالية فيها كعضو في مجموعة إيغمونت منذ أيار/مايو ٢٠٠٩. والبلدان الأخرى في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا شارعة في عملية اعتماد القانون. ويهدف صوغ وتنسيق الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قدّم مكتب المخدرات والجريمة درايتته خلال حلقة العمل الوطنية التي عُقدت في توغو في ٣٠ و٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ حول وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا البلد. وساهم هذا النشاط في تعزيز القدرات الوطنية للخبراء (هيئات الإبلاغ، وضباط إنفاذ القوانين، الخ) في مجال وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، قدّمت مساعدة تقنية إلى المصرف المركزي في سيراليون بشأن صياغة التشريع الجديد لمكافحة غسل الأموال، في أعقاب بعثة مشتركة بين البنك الدولي ومكتب المخدرات والجريمة نُفذت في فريتاون من ٢٣ إلى ٢٧ آذار/مارس بناء على مبادرة من البنك الدولي، ويُعتمزم عقد حلقة عمل تدريبية حول مكافحة غسل الأموال للبرلمانيين في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في سيراليون للتشجيع على اعتماد مشروع القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال؛ وشارك المكتب أيضا في ورشة العمل التي عقدت في لومي، توغو، من ٦ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ونظّمها الفريق الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في أفريقيا للمقيمين العاملين فيه. وحضر خبراء مختارون في مجال مكافحة غسل الأموال من الدول الأعضاء في الفريق الحكومي الدولي المذكور هذا النشاط، الذي هدف إلى تحسين عملية التقييم المتبادل في منطقة غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك أصدر المكتب في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، من أجل توفير المعلومات ذات الصلة حول المبادرات الحالية والمعتمزة بشأن مسألة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة غرب أفريقيا، أول رسالة إخبارية للبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع للمكتب، تناولت موضوع مكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا.

١٨- وواصل المكتب تقديم برنامج للتدريب المعان بالحاسوب على مكافحة غسل الأموال في بلدان مختارة في غرب أفريقيا. وعقب التدريب الذي قُدم لسُلطات إنفاذ القانون والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة في كوت ديفوار والنيجر وبنن وغينيا في عام ٢٠٠٧، أنشئ في جوس بنيجيريا وبرايا بالرأس الأخضر مركزان مكتملان للتدريب المعان بالحاسوب مزودان بمناهج دراسية كاملة في مجالات غسل الأموال وإنفاذ القوانين ومكافحة الاتجار غير المشروع. وسُنشأ مركزان للتدريب المعان بالحاسوب في أكرا بغانا وفريتاون بسيراليون في أواخر عام ٢٠٠٩.

ثالثاً- وسط أفريقيا

١٩- في إطار تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي والمساعدة التي تُقدّم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يعترزم مكتب المخدرات والجريمة إيفاد بعثة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي لتقييم احتياجات اللجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ووضع إطار عمل تنفيذي. ويعترزم المكتب أيضا إيفاد بعثات تقييم إلى كل من سان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون. ومن المقرر تنفيذ كل هذه البعثات في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠.

رابعاً- الجنوب الأفريقي

٢٠- هناك وعي متزايد بالحاجة إلى اتخاذ مبادرات مشتركة منسّقة تنسيقا جيدا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي لمشاكل تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وفي هذا السياق، استهل مكتب المخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٩، في إطار شراكة مع لجنة التنسيق العمليتي لمراقبة الحدود، التابعة لحكومة جنوب أفريقيا، مبادرة جديدة بعنوان "تعزيز قدرات إنفاذ القوانين (عمليات مراقبة الحدود) وتصدي نظام العدالة الجنائية لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص". وتقدّم هذه المبادرة دعما للجنة المذكورة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ من أجل مجابهة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في جنوب أفريقيا وغيرها. ويستلزم ذلك تقديم مساعدة تقنية لدعم الإدارة المتكاملة للحدود من خلال تعزيز التعاون بين جميع الأجهزة الوطنية المعنية بإدارة الحدود، بهدف تحقيق التعاون والتنسيق والدعم المتبادل وتبادل المعلومات والاضطلاع بالعمليات المشتركة.

٢١- والعنف ضد المرأة منتشر في منطقة الجنوب الأفريقي. ومن جراء نقص الخدمات المقدّمة لمن تعرضن لهذا العنف، مع غياب رد فعال من جانب موظفي إنفاذ القوانين،

أصبحت هذه المسألة مشكلة محددة من مشاكل الأمن البشري. وقد وضع مكتب المخدرات والجريمة كتيباً بعنوان 'دليل تصدي الشرطة الفعال للعنف ضد المرأة'، يهدف إلى تزويد موظفي إنفاذ القوانين بمعلومات تمكنهم من التعرف على العناصر الرئيسية في تعريف العنف ضد المرأة وتحديد تلك العناصر، وهذا ضروري في الوقاية من العنف وكذلك في الاضطلاع بدورهم في حالات العنف التي تُبلِّغ عنها النساء. وقد شرع المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، التابع لمكتب المخدرات والجريمة، بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) ومنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، في عملية ترمي إلى تكييف الكتيب للاحتياجات المحلية ولتوفير التدريب لموظفي إنفاذ القوانين في منطقة الجماعة بغية الاستجابة على نحو أكثر فعالية للنساء اللائي يصبحن ضحايا لجرائم العنف.

٢٢- وبناء على طلب من الفريق العامل المعني بالتحليلات الشرعية والتابع لمنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، شارك مكتب المخدرات والجريمة مع المكتب دون الإقليمي للإنتربول وجهاز شرطة جنوب أفريقيا في تنظيم حلقة عمل خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ في بريتوريا بجنوب أفريقيا لمساعدة الفريق على وضع الأساس لشبكة الجنوب الأفريقي الإقليمية لعلوم التحليلات الشرعية. وكانت البلدان المشاركة هي: أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق وناميبيا. وتعزيز التعاون الدولي عنصر أساسي لدفع علوم التحليلات الشرعية إلى مستوى أعلى ولضمان وجود بنية تحتية مستدامة في جنوب أفريقيا لدعم تقديم خدمات التحليلات الشرعية. وهو، إلى جانب ذلك، سيساعد على تعزيز حضور منطقة أفريقيا في الأوساط الدولية للتحليلات الشرعية. وتسليماً بأن عدم توازن القدرات ومستويات المعدات في المنطقة يعرقل فعالية التعاون الدولي، قام مكتب المخدرات والجريمة، بالتشاور مع مختبر علوم التحليلات الشرعية التابع لجهاز شرطة جنوب أفريقيا، بصوغ برنامج للتعاون على الصعيد دون الإقليمي.

خامساً - شرق أفريقيا

٢٣- تضطلع حكومة إثيوبيا ومكتب المخدرات والجريمة بتنفيذ مشروع للحد من أنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في مطار بولي الدولي وتحسين قدرات التحقيق لدى أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في إثيوبيا بصفة عامة. وتم التوقيع على اتفاق رسمي للتعاون بين مفوضية الشرطة الاتحادية الإثيوبية وهيئة الإيرادات والجمارك الإثيوبية وإدارة مطار بولي الدولي بأديس أبابا، وأنشئ فريق مشترك لمكافحة الاتجار غير المشروع يتألف من موظفين

من الشرطة والجمارك. وتم تدريب ستة وستين ضابطاً من الهيئات النظرية الرئيسية الثلاث في هذا المشروع. ووُضع دليل تدريسي، هو الأول من نوعه في البلاد، وطُبع واستُخدم في تدريب الضباط المذكورين أعلاه. ووُفرت معدات تقنية. وسيتولى المشروع تقديم الإرشاد بنهاية عام ٢٠٠٩.

٢٤- ويعمل مكتب المخدرات والجريمة مع حكومة كينيا والبلدان المستفيدة الأخرى البالغ عددها ١٢ بلداً من البلدان التي يغطيها المكتب الإقليمي التابع لمكتب المخدرات والجريمة في نيروبي على وضع واعتماد إطار برنامجي إقليمي لمكافحة المخدرات والجريمة يغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ونوقش مشروع البرنامج الإقليمي في اجتماع فريق خبراء إقليمي عُقد في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وسيتم استعراضه على المستوى الوزاري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويركز البرنامج على ثلاثة أهداف برنامجية هي: مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة؛ ومكافحة الفساد وتعزيز العدالة والنزاهة؛ وتحسين الصحة والتنمية البشرية.

سادسا- شمال أفريقيا

٢٥- هناك تعاون وثيق بين مكتب المخدرات والجريمة والحكومة الليبية من أجل إنشاء مكتب للبرنامج دون الإقليمي في طرابلس، ليبيا، يغطي المغرب العربي. وسيركز المكتب، بتمويل من الحكومة الليبية، على التصدي للأولويات الوطنية لليبيا في مجال مكافحة المخدرات والجريمة، وسيعمل على تعزيز التعاون الحدودي دون الإقليمي بين ليبيا والبلدان المجاورة لها.